

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

رقم التبليغ:	٥٤٠
بتاريخ:	٢٠١٣/٨/٢٧

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

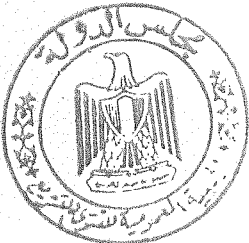
ملف رقم : ٤٧ / ١ / ٢٩٢

السيد المهندس / وزير الطيران المدني

تحية طيبة وبعد ...

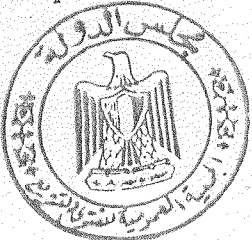
اطلعنا على كتابكم رقم (٥٩٨٨) المؤرخ ١٤ يوليو ٢٠١١ بشأن سريان أحكام القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ على ممثلى شركة ميناء القاهرة الجوى فى مجلس إدارة شركة إيروتيل. وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن شركة ميناء القاهرة الجوى، إحدى الشركات التابعة للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، تساهم بحصة فى رأسمال شركة "إيروتيل" شركة مساهمة مصرية مشتركة خاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، وعين ضمن أعضاء مجلس إدارة شركة إيروتيل رئيس مجلس إدارة شركة ميناء القاهرة الجوى وكان يتحصل مباشرة على المكافآت التى تقرر لأعضاء مجلس الإدارة سنوياً وكذا بدل حضور جلسات مجلس الإدارة الأمر الذى اعتبره الجهاز المركزى للمحاسبات مخالفاً لأحكام القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ والمادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨، وقد ذهب رأى إلى عدم خضوع شركات قطاع الأعمال العام، ومنها شركة ميناء القاهرة الجوى لأحكام القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ وكذا المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨، وإزاء ذلك طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢ من يناير سنة ٢٠١٣م الموافق ١٩ من صفر سنة ١٤٣٤ هـ؛ فتبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة



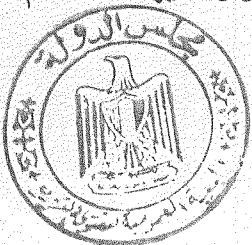
والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تنص على أنه: "مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية، تؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام - بحسب الأحوال - جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لممثلي هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأسمالها، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو مقابل نفقات فعلية مؤداة في صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو إقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة التي تباشر فيها مهمة التمثيل ولا يسرى حكم هذه المادة على من يعار أو ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار إليها للعمل بالبنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التي تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات"، وينص في المادة الثانية منه على أن: "تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفها لممثليها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء. ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة بأية حالة من الأحوال ولو تعدد تمثيل الشخص الواحد في أكثر من جهة ولا يسرى على المكافآت المنصوص عليها في هذه المادة الحظر المنصوص عليه في المادة (١) من القانون رقم (١١٣) لسنة (١٩٦١) بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أي شخص يعمل في أي هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة آلاف جنيه سنويا".

وأن المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على أنه: "على المسؤولين عن إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى، وبغض النظر عن الأحكام والنظم التي تخضع لها، أن يؤديوا المبالغ التي يستحقها لديها الممثلون المذكورون أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها إلى الجهات التي يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ استحقاقها، ويقع عبء أداء هذه المبالغ على ممثلي الجهات المشار إليها في المادة الأولى إذا كان تمثيلهم لها يتم في الخارج على أنه فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة مقابل بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو إقامة فيقتصر الأداء على ما زاد عن الحدود المقررة وفقاً لحكم المادة الأولى من هذا القانون". وأن المادة الأولى



من القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن: "يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات قابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون...". وتنص المادة الثانية من القانون ذاته على أن: "تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلي أي إجراء آخر، "وأن المادة التاسعة منه تنص على أن: "يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء تحويل إحدى الهيئات الاقتصادية أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام المقرر لها أنظمة خاصة إلى شركات قابضة أو شركة تابعة تخضع لأحكام هذا القانون" وأن المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ بشأن ممثلي الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والمنشآت والحد الأقصى للمكافآت التي يحصلون عليها تنص على أن: "يكون الحد الأقصى للمكافآت التي تصرفها الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام لممثليها سنوياً في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بما لا يجاوز مكافأة العضوية وبدلات حضور الجلسات المقررة في البنك المشترك أو الشركة أو الهيئة أو المنشأة التي تباشر فيها مهمة التمثيل وفيما عدا مصاريف الانتقال ومقابل النفقات الفعلية التي تؤدي للممثل سواء في صورة بدل سفر أو إقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في البنك المشترك أو الشركة أو الهيئة أو المنشأة التي تباشر فيها مهمة التمثيل، لا يجوز أن يحصل الممثل لقاء ذلك على أية مزايا نقدية أو عينية بخلاف المكافأة المشار إليها".

وأن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء شركات في مجال الطيران المعدل بالقرار رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٢ تنص على أن: "تنشأ شركة قابضة تسمى "الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية" وتضم شركتين تابعتين أولهما " تسمى الشركة المصرية للمطارات" والثانية تسمى "الشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية" ويجوز لها أن تنشئ شركات تابعة أخرى لتملك وتشغيل بعض المطارات الحالية والمطارات الجديدة.....". وأن المادة (٤) منه تنص على أن: "يكون للشركات المشار إليها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويسرى عليها أحكام



كل من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية...".
 وأن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٢ بتحويل هيئة ميناء القاهرة الجوي إلى شركة تابعة تنص على أن: "تحويل هيئة ميناء القاهرة الجوي إلى شركة تابعة للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية تسمى "شركة ميناء القاهرة الجوي". وأن المادة الثانية من ذات القرار تنص على أن "تخضع الشركة المنصوص عليها في المادة السابقة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، وعلى ما استقر عليه إفتاؤها وجرى به حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم (٩٠) لسنة ٢٢ القضائية دستورية بجلسة ٢٠٠٥/٢/١٣، أن المشرع استعاض بقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ عن قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ لتحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام، والشركات التابعة محل الشركات التي كانت هذه الهيئات تباشر إشرافها عليها، وكان المستقر عليه قانوناً هو أن الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام هي ذات الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام، حيث إن وصف الشركة بأنها عامة إنما يتصل بالملكية العامة لأموالها، وليس بأسلوب إدارتها ولا إمكانات نشاطها، وأن شركات قطاع الأعمال العام، شأن ما حلت محله من شركات القطاع العام، هي وحدات اقتصادية موصولة بخيط التبعية للدولة التي تملك أموالها، وتتابع أعمالها من خلال الوزير المختص، ومن ثم فإن القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وإن كان قد صدر بشأن شركات القطاع العام القائمة وقت صدوره، إلا أن تطبيقه يكون ممتداً أيضاً إلى شركات قطاع الأعمال العام التي حلت محلها بصدور القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ المشار إليه.

وحيث إنه لما كان ما تقدم، وكانت شركة ميناء القاهرة الجوي من الشركات التابعة للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، وتخضع لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام، ومن ثم فإن جميع المبالغ أياً كانت طبيعتها، أو تسميتها، أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لممثلي شركة ميناء القاهرة الجوي مقابل تمثيلها بأية صورة في مجلس إدارة شركة إيروتيل، تخضع لحكم الأيلولة المقرر بموجب المادة الأولى من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ والحد الأقصى المقرر بالمادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليهما، حيث ينبسط حكم هذا القانون والقرار المنوه عنه على شركات قطاع الأعمال العام على نحو ما تقدم؛ فينول إلى شركة ميناء القاهرة الجوي جميع هذه المبالغ، لتتولى من خلال السلطة المختصة بها



صرف ما تحدده من مكافأة لممثلها، وذلك فى إطار الحد الأقصى المقرر بموجب المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، إلى تطبيق أحكام القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ وأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليهما على ممثلى شركة ميناء القاهرة الجوى فى شركة إيروتيل، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٢٠١٢ / ١

رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار الدكتور /

حمدي الوكيل

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

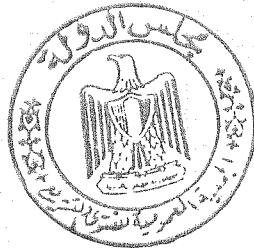
رئيس

المكتب الفنى

المستشار /

شريف الشاذلى

نائب رئيس مجلس الدولة



حسن / معتر /